

بيان

السيد الدكتور / على الصعيدى

وزير الكهرباء والطاقة

ورئيس وفد مصر

أمام الدورة الرابعة والأربعين

للمؤتمر العام للوكالة الدولية

للطاقة الذرية

١٨-٢٢ سبتمبر ٢٠٠٠

---

السيد الرئيس ،

اسمحوا لي في البداية أن أتوجه لكم ولبلدكم الشقيق سوريا بالتهنئة لانتخابكم رئيساً للدورة العادية الرابعة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، متمنيا لكم النجاح في إدارة أعمال هذا المؤتمر الهام ، مؤكداً لكم أن وفد بلادي سي بذل كل جهد ممكن للتعاون معكم ومع سائر الوفود من أجل نجاح هذه الدورة .

وأود كذلك ان اتقدم للمدير العام د. محمد البرادعي بالتهنئة على اسهامه البارز والمتميز في التطوير المستمر لعمل ونشاط الوكالة، الأمر الذي إنعكس إيجابياً على أداء الوكالة خلال الأعوام الثلاث الماضية والذي سينعكس بلا شك على تعاظم دورها في تسخير الطاقة النووية وتطبيقاتها السلمية في كافة المجالات لخدمة البشرية، خاصة ونحن نستقبل قرناً جديداً يتخذ العلوم والتقنيات الحديثة أساساً لدفعه تكنولوجياً في خدمة الانسان وتوفير بيئة أفضل له .

السيد الرئيس

منذ أكثر من ٤٠ عاماً اهتمت مصر بالطاقة النووية وتطبيقاتها لقناعتها بما يمكن أن تسهم به في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبشرية اذا أحسن استخدامها .

وطوال هذه السنوات كان التعاون وثيقاً مع الوكالة لتوسيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في مصر خلال تنمية الامكانيات والكوادر العلمية والعملية بها ومن جانب آخر بالمشاركة الفعالة في جميع نشاطات الوكالة والجهود المبذولة لدعم دورها الهام وتطويره .

وإنطلاقاً من إيمان مصر بأهمية الطاقة النووية ودورها في خدمة الإنسان ورفاهيته وبدور الوكالة في تحقيق ذلك ، ومن واقع انتماء مصر للمنطقة العربية والقارة الأفريقية فقد فتحت مصر منشآتها ومعاملها ووضعت خبراتها للتعاون مع دول المنطقة العربية والأفريقية لتنمية استخدامات الطاقة النووية والإفادة منها.

وفي هذا الصدد تشارك مصر مشاركة كاملة في جهود الهيئة العربية للطاقة الذرية خاصة في برامج تدريب العلماء والمتخصصين والفنيين وبوجه خاص في الأمان النووي وتحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية وهو موضوع يهم الكثير من الدول العربية .

ومن نفس المنطلق دعمت مصر اتفاقية التعاون الإقليمي للدول الأفريقية AFRA ، ومنذ بدء العمل بها تقدم مصر الدعم المتنامي لمشروعاتها التي تساهم فيها الوكالة والتي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب القارة ورفع المعاناة عنهم من خلال مشروعات إقليمية تسهم في زيادة المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية؛ ومشروعات تنمية وإدارة الموارد المائية سطحية وجوفية؛ ومشروعات للعاية الصحية في التشخيص والعلاج؛ ومشروعات لمعالجة وحفظ المخلفات المشعة؛ ومشروعات لمقاومة الآفات التي طالما عانت وتعانى منها القارة؛ وكثير مثلها من المشروعات .

## السيد الرئيس

إن ما تم من تطوير للتعاون التقني ليركز على مشروعات تتصل باحتياجات حقيقية للدول ولها عائد واضح وملموس هو المسار الصحيح الذي يعطى فاعلية لبرامج التعاون التقني وبالتبعية يعطيه المصداقية والدعم السياسي والدعم التمويلي من الدول الأعضاء .

ومصر بدورها توجه برامج التعاون مع الوكالة لمثل هذا النوع من المشروعات . ولذلك ركزت وتركز على مجالات حيوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل إنتاج النظائر المشعة ، والاستخدامات الطبية تشخيصاً وعلاجاً ، وزيادة المحاصيل الزراعية ، وتنمية الثروة الحيوانية ، وامتداد الرقعة الخضراء ، ومعالجة وحفظ المخلفات المشعة ، وغيرها .

وإمتداداً لهذا الاتجاه ، ومن منطلق الحاجة الى مصادر جديدة للمياه العذبة في العديد من المناطق البعيدة عن نهر النيل في مصر ، فإننا نتعاون بفعالية مع مجهودات الوكالة في تنمية وإدارة الموارد المائية والجوفية ، أو في مجال تحلية مياه البحر ، ويسعدنى بهذه المناسبة أن أذكر أن معامل القياسات الهيدرولوجية بالنظائر المشعة التي تم تطويرها بالتعاون مع الوكالة تؤدي دوراً هاماً في هذا المجال سواء بالنسبة لمصر أو لدول المنطقة ، أما عن تحلية مياه البحر فتجرى دراسة بالتعاون مع الوكالة عن جدوى استخدام الطاقة النووية في تحلية مياه البحر وإنتاج الكهرباء بمصر ، ويسعدنى أن أعلن عن استضافة مصر للمؤتمر الذي تنظمه الوكالة في مايو ٢٠٠١ عن المفاعلات الصغيرة والمتوسطة للقرن ٢١ حيث سيلقى المؤتمر نظرة مستقبلية لدور هذه المفاعلات سواء لإنتاج الكهرباء أو لتحلية مياه البحر أو لكليهما .

كذلك فإننا نعرف مدى الحاجة الى القضاء على الآفات الحشرية الضارة التي تؤثر على إقتصادنا الزراعى وقدرتنا على التصدير، وقناعة منا بأن تكنولوجيا تعقيم ذكور الحشرات أو ما يسمى Sterile Insect Technique (SIT) ذات فاعلية مؤكدة فى إبادة الحشرات الضارة وما لاقته هذه التقنية من نجاحات فى دول عديدة سواء بالنسبة لذباب الفاكهة بأنواعه أو بالنسبة لذبابة تسي تسي فإن مصر طلبت رسمياً التعاون مع الوكالة فى المشروع الاقليمى لإبادة ذبابة البـحر المتوسط، وهو مشروع طموح بدأ العمل فيه وسيستغرق تنفيذه عدة سنوات وسيحقق فائدة اقتصادية كبيرة لمصر والدول المجاورة خاصة بالنسبة لتصدير الحمضيات والفواكه.

السيد الرئيس ،

ان الدور البارز الذى تضطلع به الوكالة ، سواء فى سبيل وضع المعايير التقنية التى تكفل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، أو اسهامها من خلال برنامج التعاون الفنى ، من أجل الارتقاء بالتكنولوجيا النووية فى العديد من الدول النامية ، لا يجب أن يجعلنا نغفل بأى حال من الأحوال ، عنصراً هاماً بل وجوهرياً لعمل الوكالة ، يتمثل فى المسئوليات المنقاة على عاتقها كأحد الدعائم الرئيسية فى نظام منع الانتشار النووى .

ان مصر تولى اهتماماً بالغاً بتحقيق أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووى فى العالم أجمع ، و نعتبر أن تحقيق التقدم فى هذا الصدد ، وخاصة فى منطقة الشرق الأوسط ، من المسائل الملحة للغاية ، حيث نجد أن التثبيت بعقائد ردة بالية ، إنما يهدد أمن واستقرار المنطقة بأكملها .

من هذا المنطلق بالبرت مصر منذ عام ١٩٧٤ بالسعى  
 لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط  
 ، وهي دعوة تصدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ  
 عام ١٩٨٠ بتوافق الآراء ، كما جاءت مبادرة مصر التي  
 أعلنها الرئيس مبارك في ٨ أبريل ١٩٩٠ بالدعوة لإنشاء  
 منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق  
 الأوسط ، كامتداد وتطور طبيعي لسياسة مصر الثابتة في  
 هذا المجال والتي حظيت بتأييد دولي واسع النطاق .

كذلك حرصت مصر على الدعوة ، سواء من خلال  
 الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو غيرها من المنابر الدولية،  
 الى ضرورة تطبيق نظام الضمانات الشاملة للوكالة على  
 كافة المنشآت النووية في منطقة الشرق الأوسط ، فنحن  
 نرى أن تطبيق الضمانات للوكالة بون تمييز، يمثل خطوة  
 بالغة الأهمية في سبيل تحقيق ما نستهدفه جميعاً من دعم  
 وترسيخ مبادئ منع الانتشار النووي إقليمياً وعالمياً.

لقد جاءت الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الأخير في مايو ٢٠٠٠ لتؤكد حقيقة انضمام كافة دول منطقة الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل - إلى المعاهدة ، وأعدت تأكيد أهمية انضمام إسرائيل إليها ، وإخضاع كافة منشآتها النووية لضمانات الوكالة الشاملة . ولاشك أن الاجماع الدولي الصالح في هذه المناسبة، والمكانة الخاصة التي أفردتها الوثيقة الختامية لقرار الشرق الأوسط ، باعتباره مكوناً أساسياً لقرار التمديد اللانهائي للمعاهدة ، إنما يعكس الأهمية الخاصة التي يوليها المجتمع الدولي لنزع السلاح ومنع الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط ، كما ينشئ التزاماً سياسياً واضح المعالم ، أولاً : ازاء اسرائيل المطالبة بضرورة تحمل مسئولياتها الدولية بالكف عن انتهاج سياسات من شأنها اعاقبة تحقيق عالمية نظام ضمانات الوكالة الشاملة في الشرق الأوسط ، والتشكيك في مصداقية نظام عدم الانتشار بصفة عامة ،

وثانياً : ازاء كافة أعضاء المجتمع الدولي ، وخاصة الدول التي تتحمل مسئولية خاصة في سبيل دعم السلام والامن الدوليين ، بأن تبذل جهوداً بؤوية ومخالصة لتدارك هذا القصور في نظام تطبيق الضمانات بمنطقة الشرق الأوسط حيث أن ذلك من شأنه أن يسهم بشكل ايجابي في لرساء الامن و السلام والاستقرار لكافة دول المنطقة.

السيد الرئيس ،

ستواصل مصر بكل حماس وعزم سعيها من اجل تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة في الشرق الأوسط ، من خلال الحوار بين الأطراف في المنطقة ، وتشجيع الوكالة على اتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق هذا الهدف، وبأورة الترتيبات الإقليمية المناسبة، كما اتنا على استعداد لتقديم كل عون للمدير العام في تنفيذ الولاية المكلف بها في هذا الشأن، ولتفا تنتظر من الطرف الآخر أن يبدي حماسا مماثلاً من أجل ما نصبو اليه من اخلاء المنطقة من مخاطر السلاح النووي ،

وأن يبدى الجدية والمصداقية المطلوبة في بدء التشاور حول سبل وآليات تحقيق هذا الهدف ، خاصة وأنه سبق وأن أبدينا العديد من البوادر الايجابية -سواء هنا في الوكالة أو في الجمعية العامة للأمم المتحدة - لتمهيد الأجواء المناسبة لبدء الحوار الجدى لتناول هذا الموضوع الهام والاعتبارات الأمنية الأخرى الخاصة بالاستقرار الاقليمي ، دعماً لبناء الثقة والشفافية المتبادلة، واننا في هذا الصدد نتطلع للعمل مع كافة الاطراف المعنية لوضع المبادرات والجهود المصرية موضع تنفيذ ، وصولاً الى الترتيبات الاقليمية التي تنشئ التزامات وحقوق متساوية وعادلة تجاه كافة الاطراف بالمنطقة.

السيد الرئيس ،

إذا كانت مصر تولى اهتماماً بالغاً بشق منع الانتشار في نشاط الوكالة ، فاتها تعتبر التعاون الفنى النصف الآخر المكمل لنشاط ومصداقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،

وجزءاً لا يتجزأ من جهودها لنشر الاستخدام السلمي للطاقة النووية وبالتالي عنصراً رئيسياً من جهود المجتمع الدولي للحد من انتشار الاستخدامات غير السلمية لهذه الطاقة.

وننتهز هذه المناسبة لنعرب عن تقديرنا الكبير لجهود المدير العام وإدارة التعاون الفني في تطوير وتحسين فاعلية وأهداف برامج التعاون الفني بين الوكالة والدول الأعضاء ، وخاصة النامية منها والدول الأفريقية على وجه الخصوص ، وتنفق تماماً مع إستراتيجيات الوكالة في هذا الشأن حيث أنها تؤدي إلى دعم مبدأ الشراكة في التنمية ، وسنواصل دعم جهود الوكالة في تطوير برامجها وإستراتيجياتها لصالح الدول الأعضاء .

وفي نفس الوقت ، لا بد أن نؤكد على ضرورة توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذا النشاط ، ومن هذا المنطلق شاركت مصر بفاعلية في المشاورات التي ترأسها رئيس مجلس المحافظين سفير البرازيل الخاصة بتمويل التعاون الفني والضمانات،

وكان أساس موافقنا التي أعربنا عنها في هذه  
المشاورات هو حتمية أن يكون تمويل نشاط التعاون الفني  
بشكل منتظم وكامل .

وإذا كنا نعرب عن تقديرنا لجهود رئيس مجلس  
المحافظين الدووية في التوصل إلى صفقة متكافئة حول  
الموضوعين ، وترحيبنا-ولو بحذر-بالنتيجة النهائية لهذه  
المشاورات ، التي نتج عنها أعداد مشروع قرار خاص  
بتمويل التعاون الفني ، فأتنا سنتابع باهتمام أسلوب تنفيذ  
هذا القرار لتقييم مدى فاعلية النظام الموضوع في تحقيق  
أهدافه ، وطرح اية مقترحات اضافية قد تكون لازمة في  
هذا الشأن بالتشاور مع بقية أعضاء الوكالة . وفي هذا  
السياق أيضاً ، لا يمكن أن نخفل أن الدول النامية قد أبدت  
تنازلاً جوهرياً عندما قبلت ارساء قواعد جديدة من أجل  
تمويل شق الضمانات في عمل الوكالة، انطلاقاً من  
اقتناعها الراسخ بمدى أهمية دور الوكالة في هذا الصدد ،

واستعداداً لتحمل مسئولياتها بشكل متساوٍ وعادل مع كافة الأعضاء ، ومن جهة أخرى فإتينا بالمثل لايمكن أن نغفل اختلاف طبيعة أسلوب الوفاء بالالتزامات المالية للأعضاء في ميزانية الوكالة ، والاعراب عن تقديرنا أن الإصرار على استمراره من قبل البعض يعد دليلاً حياً على ازدواجية المعايير، واهداراً لمبدأ المساواة ، وإذا كانت هناك دول عاجزة فعلياً عن سداد التزاماتها تجاه صندوق التعاون الفني نتيجة ظروفها المعيشية والسياسية، فهناك دول ترى أن تصنيف النظام الأساسي للوكالة لمساهمات الصندوق بأنها " طوعية " يتيح لها قدراً من المرونة في عدم سداد هذه المساهمات لنشاط التعاون الفني، لذلك فإتينا نرى ضرورة عدم استخدام لفظ "مساهمات طوعية" كوسيلة للتصل من هذه الالتزامات ، حيث إن هذه المساهمات تكتسب صفة الإلزامية - من الناحية السياسية على الأقل - بعد أن شاركت جميع الدول في التفاوض حول تحديد سقف الموارد المتاحة لبرامج التعاون الفني، وهو ما يعنى بالتالى ضرورة التزام الدول بالاتفاق الذى تفاوضت بشأنه.

كذلك نرى أن اعتماد المؤتمر للقرار الخاص بتمويل التعاون الفني سيعد التزاماً سياسياً واضحاً على جميع الدول تنفيذ هذه اتساقاً مع الوضعية الإلزامية لقرارات المؤتمر العام ، وحرصاً على مصداقيتها .

ولا يفوتني في هذا الصدد أن أعبر عن تقديرنا للدول الماتحة والمتلقية الملتزمة بدفع مساهماتها كاملة وبانتظام لصندوق التعاون الفني، مما يدل على مدى الاهتمام الذي توليه هذه الدول لأحد الأهداف الاستراتيجية للوكالة ، وهو دعم الاستخدامات والتطبيقات السلمية للطاقة النووية .

كما لا يفوتني في هذه المناسبة أيضاً ، أن أناشد جميع الدول الأعضاء - سواء الماتحة أو المتلقية - الالتزام بتسديد مساهماتها كاملة وبانتظام لصندوق التعاون الفني حتى يمكن ضمان استمرار نجاح أنشطة التعاون الفني للوكالة ، ولتجنب أي مأزق في هذا المجال، قد يسبب أزمة حقيقية لعمل الوكالة ككل.

## الصيد الرئيس

وهي ختام كلمتى أود أن اجدد ثقة بلادى فى الدور الهام الذى تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى فتح آفاق واسعة لمجالات التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للشعوب من خلال تعزيز ودفع اسهامات الاستخدمات السلمية للطاقة النووية فى كافة المجالات .

وشكرا ،،،